

من الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : حول الإعلانات والإشهار بوسائل الإعلام السمعية البصرية.

المرجع : - منشور الوزير الأول عدد 1 بتاريخ 3 جانفي 1991 حول

الإشهار والإعلانات بالصحف والدوريات.

- منشورا الوزير الأول عدد 100 و 26 بتاريخ 30 ديسمبر 1993

و 14 أفريل 1994 حول تحويل الإعتمادات المخصصة للإشهار

لفائدة الوكالة التونسية للإتصال الخارجي.

أما بعد، يهدف هذا المنشور إلى وضع التدابير المتعلقة بعمليات بث

الإشهار والإعلانات عبر الوسائل السمعية البصرية لفائدة مختلف الهياكل

العمومية.

وقد تقرر في هذا الصدد توخي نفس الطريقة، المطبقة على

الإعلانات والإشهار عن طريق الصحف والدوريات، بالنسبة للإعلانات والإشهار

التي تتم عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية التونسية (العمومية أو الخاصة)

والأجنبية وسحب مقتضيات المنشور عدد 1 بتاريخ 3 جانفي 1991 عليها.

وفي هذا الإطار، يتعين على الوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمؤسسات والمنشآت العمومية العمل بالإجراءات التالية :

1- توجيه الوثائق والحوامل السمعية البصرية المتضمنة للإعلانات أو الإشهار إلى الوكالة التونسية للاتصال الخارجي التي تتولى تبليغها إلى المؤسسات السمعية البصرية والسهر على بثها.

2- تتولى الوكالة التونسية للاتصال الخارجي تسديد المبالغ المستحقة لمؤسسات الإعلام السمعي البصري مقابل بث الإعلانات والإشهار، على أن تقوم باستخلاصها من الهياكل العمومية المعنية.

3- قصد تمكين الوكالة من تسديد المصاريف المذكورة في الإبان يتعين :

- إنتهاج نفس التمشّي المعتمد بالنسبة إلى الإعلانات والإشهار عبر الصحف والدوريات وذلك في ما يتعلق بآجال ونسب تحويل الإعتمادات لفائدة الوكالة وإجراء المحاسبة بين الوكالة من جهة والهياكل العمومية المعنية من جهة أخرى .

- أفراد الإعتمادات المخصّصة للإعلانات والإشهار عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية بفقرة فرعية يتمّ تشخيصها ضمن تبويب الميزانية بالنسبة للوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الإدارية وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية وبيند خاص بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العمومية.

4- وتسري الإجراءات سالفه الذكر كذلك على الومضات الإعلانية ذات الطابع التحسيسي أو التوعوي في مختلف المجالات التي تكتسي صبغة الصالح العام، سواء يقع بثها مجانا أو بمقابل.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع، المرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة دعوة الهياكل والمصالح والمؤسسات والمنشآت العمومية الراجعة إليهم بالنظر للإلتزام بمقتضيات هذا المنشور.

والسلام

الوزير الأول
محمد النضر
الأعضاء: محمد الغاوش